

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الْوَزَارَةُ الْعُلَيْعَلَىُ الْمَصْرِيَّةُ

جَرِيدَةُ بِرْسَمِيَّةِ الْجَمْعُوكَهِ الْمَصْرِيَّهِ - عَدِيدٌ غَيْرُ عَتَيْلَانِي

(العدد ٩١ مكرر "ب") الصادر في يوم الأربعاء ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤ (السنة ١٢٦)

أمر رقم ١٠٦

بشأن مد المهلة المحددة لتسليم الأسلحة والذخائر تنفيذاً للقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤

الحاكم العسكري العام
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد،
وعلى المرسوم الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار الأحكام العرفية؛

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية؛
وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعول بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤

وبعثتها السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٤؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر :

مادة ١ - تمدد المهلة المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لمدة خمسة عشر يوماً ابتداءً من يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بمصر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤

بكامله (أ.ح)
حال عبد الناصر حسن

مذكرة مجلس الوزراء

صدر القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر.

وتنص المادة الثانية منه بإضافة أحكام جديدة إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ من بينها إضافة مادة جديدة إلى هذا القانون الأخير تحت رقم ٣١ (١) وهي تحدد مهلة للأفراد تتبع في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بحسب عليهم في خلالها تسليم ما يكون لديهم من أسلحة وذخائر إلى مكتب البوليس في محل إقامتهم كشرط للإعفاء من العقوبة المنصوص عليها في القانون بخزاء على حيازة الأسلحة والذخائر.

نظراً إلى أن المدة قد تنتهي ورغبة في التيسير على الأفراد من يكونون قد تخلفوا عن تسليم ما لديهم من أسلحة خلال المدة التي انقضت روى إصدار أمر عسكري بعد المهلة المذكورة خمسة عشر يوماً أخرى لتحقق الأفراد من التبع بالاعفاء المنصوص عليه في المادة (٣١) من القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤

ولما كان موضوع هذا الأمر يتجاوز اختصاصات الحاكم العسكري التي أوودها قانون الأحكام العرفية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ على سبيل المحصر في المادة الثالثة منه.

ولما كان إصدار هذا الأمر يقتضي الرجوع إلى مجلس الوزراء طبقاً للادة الرابعة من قانون الأحكام العرفية سالف الذكر.

فالأمر معروض على المجلس رجاء الموافقة على إصدار هذا الأمر بالصيغة المرفقة.

رئيس مجلس الوزراء
والحاكم العسكري العام
جمال عبد الناصر حسين
بكامله (أ.ح)